

لا تجزئ به صلاة مع قولين مسجود البدرى لصلية صلاة الاصل فيها على نحو وال
محمد بن ابراهيم بن صلابه قال في الحديث الاول وما عمه بيشر الى الوجوب والنظير
وقول الى مسجود شير الى الصبح والنصف في الاول وسد والثاني ضعف فرجع
الامر الى تعيين الميزان مرة للحديث البيهقي مرة في افتتاح الصلاة الطهور
واحرابها التكبير واحالها للتسليم اي قول التسليم السلام عليكم مع قول الامام
ابي جعفر رضي الله عنه المراد بالتسليم التسليم وهو قول سيدنا محمد بن مسعود حتى
انه لو احدث قبل التسليم صحة صلواته فالحديث الاول على التقدير الاول وسد
والثاني ان يكون خفتان فرجع الامر الى ترتيب الميزان ومرة ذلك جواب
الاحكام بالذات والثاني في صحة الصلاة عن غير الصلاة رضي الله عنه انه صلى
بالناس صلاة المغرب فاجابوا يسبحون تسليحا على سلم قوله انك انما تقول شيئا فقال
الوكلاء حينئذ انما قولوا تسليحا فاجابوا تسليحا على سلم قوله انك انما تقول شيئا فقال
واقامها واحالها قال المسجود فانما عاده واما رواية البيهقي
عنه انه قال حين اعلوه بالهلم في المغرب شيئا فكلما كان الركوع والسجود
قالوا احسنا قال فلا بأس واما رواية البيهقي عن علي بن ابي حمزة قال لا بد ان
صلى بنا صلاة ركعتين والسجود في صلاة ركعتين قال قلت لابي عبد الله قال لا بد
مؤدود والاركان الاخران مخفان فرجع الامر الى ترتيب الميزان وسيتا في ذلك
في الجمع بين قول الامامة انما الله تعالى في انما يجزئ ان يكون الميزان بالقراءة قرأة
الصورة بعد الفاتحة حينئذ بين الاحاديث والاعادة كانت باجمها وحدث
وقرئ للحديث الشيخين في بادئ الامر في الرجل يسجد وسؤل الله صلى الله عليه وسلم
احرم ما الصلاة ثم ذكر انما جف فانصرف فسطر يقرأ وانه يقرأ على الله صلى
به لى ولم يامر بالاعادة للاحرام مع رواية البيهقي في رسول الله صلى الله
عليه وسلم صلى بالناس ويوجب فاعاده واما رواية علي بن ابي طالب
رضي الله عنه وروى البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بالعمود ويا ابراهيم
بالاعادة وروى مثل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن في الحديث
الاصح فالحديث الاول مخفان صح انهم كانوا يقولون في الاحرام والثاني
مؤدود مع ان علي وضع اعاده رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله العود
فرجع الامر الى ترتيب الميزان ومرة ذلك قول السورين في حقه كما رواه

البيهقي

البيهقي ان مؤدود حتى يؤده او يعلوها وهو في الصلاة العادة واما مخفان
الصلاة مع قول سيدنا محمد بن ابراهيم بن صلابه قال في الحديث الاول وسد والثاني
فرجع الامر الى ترتيب الميزان ومرة ذلك حديث البيهقي مرة في افتتاح الصلاة احد
المسجد فليقبل عليه فلينظر فيها حيث كان وحديثنا فليقبلها بالاحرام
ثم ليصل فيها وحديث البيهقي عن ام سلمة انها سئل عن المرأة تطيل في اليد
وتضي في المكان والقول في ذلك قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يظهر ما عمله في ذكره وانه لا يمن ويؤخر قلبا قال رسول الله انما زيد المسجود
قطعا الطريق النجس فقال لا ليصل الله عليه وسلم الطريق يظهر فيها بعض
وفي حديث البيهقي مرة في افتتاح الصلاة في قوله انك انما تقول شيئا فقال
انتهى مما اخذ به الامام الشافعي في غيره مما يبطى بحد غسل الرجل والغسل
اذا اخذ من الماء في الارض قال لا ويضعف والثاني مؤدود فرجع الامر الى
مرتب الميزان ومرة ذلك حديث مسلم عن عائشة قالت لعذر البيهقي في ذلك
من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فرما في رواية له فاجه عذر في رواية
اخرى للبيهقي في قوله ابي بن ابي اسامة عن النبي المين في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
واذا احضرت مع رواية البخاري عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان اذا اصاب ثوبه المني غسل ما اصاب منه ثوبه ثم يخرج الى الصلاة وان
انظر الى الثوب الغني في ثوبه لكان موضع الغسل قال لا ويضعف والثاني مؤدود
سواء كان الغسل للجنازة المني او للدخا ففرجع الامر الى ترتيب الميزان
ومرة ذلك حديث البيهقي في قوله انما يسجد في المسجد فامر الله صلى الله عليه
ان يصيب عليه ففرجع مام مع قول ابن ابي عمير في الحديث الثامنين ومع قول الامام
ابي جعفر في قصة الاحرام في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا
واما جيفة وايضا في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال لا يصرح
بعضهم بوضع فرجع الامر الى ترتيب الميزان ومرة ذلك حديثنا في حديثنا في حديثنا
شروط البيهقي من فرجنا من رسول الله من جرات المسجد وهو يصح من غير عذر فليجب
فلا صلاة له وكان يلى من صلى الله عليه يعزل الاحرام بحال المسجد الا في المسجد
له من جرات المسجد فما لم يصح الداعي فالله يهوي في قوله في ذلك من فرجنا
مع ما ورد من ترتيب صلى الله عليه وسلم بعض الصحابة على صلواته وصح في بيته